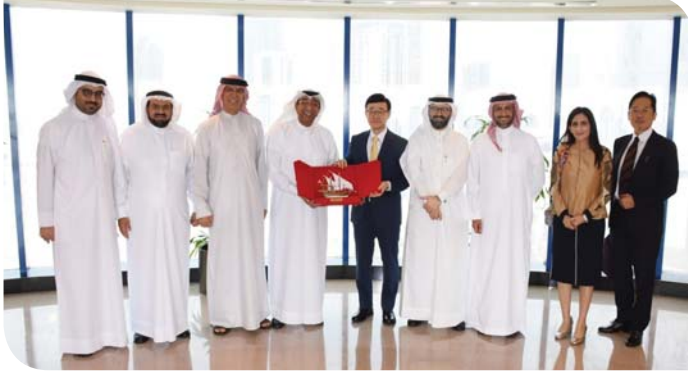


## ■ ناس يبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع اليابان



اليابان لتحقيق كل ما يخدم تطور المصالح الاقتصادية المشتركة. تجدر الإشارة إلى أنّ اليابان ترتبط بمملكة البحرين بعلاقات تجارية واقتصادية واستثمارية قوية منذ القدم، حيث وصل معدل التجارة البنينة في نهاية العام 2017 إلى نحو 311 مليون دينار بحريني حسب مؤشرات التجارة الخارجية لدى الجهاز المركزي للمعلومات.

بحث رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبد الله ناس، مع سفير اليابان المعتمد لدى مملكة البحرين هيديكي إيتو، سبل تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الصديقين، وخلق شراكة وتعزيز فرص وإمكانيات الاستثمار المشترك بين البلدين. وأكد ناس على "اهتمام الغرفة والقطاع الخاص البحريني بالارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية بين البحرين واليابان من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في البلدين لتنمية وتنشيط الاستثمارات المشتركة وتنمية وتطوير علاقات الشراكة بين الجانبين"، مشيراً إلى "أهمية تذليل كافة المعوقات التي تعترض النهوض بالتبادل التجاري بين البحرين واليابان".

من جانبه أشار السفير الياباني إلى رغبة بلاده بتنمية وتدعيم مختلف أوجه التعاون التجاري والاقتصادي مع البحرين، مرحباً بتعزيز آليات التعاون بين غرفة تجارة وصناعة البحرين والغرفة التجارية في

## ■ الإمارات تسمح بتهلك المستثمرين الأجانب للشركات



منح تأشيرات للطلاب الدارسين في الإمارات لمدة 5 سنوات، وإقامة لمدة 10 أعوام للطلاب أصحاب النفوق الاستثنائي. كما تتضمن توجيهات مجلس الوزراء مراجعة نظام الإقامة لتمديد مهل الإقامة للمكفولين على ذويهم من الأبناء والبنات بعد الانتهاء من دراستهم الجامعية بما يسهل على الطلبة وذويهم، ويمنحهم الفرصة لدراسة خياراتهم العملية المستقبلية للإقامة في الإمارات. ودعا الشيخ محمد بن راشد وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع الأطراف المعنية لتطبيق القرار ومتابعة مستجداته، ورفع دراسة تفصيلية في الربع الثالث من العام الحالي.

وافق مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء، على خطوات تسمح بتملك المستثمرين الأجانب شركات مقرها الإمارات بنسبة 100 في المئة بحلول نهاية العام. ويعتبر هذا القرار جزء من تغيير أوسع للنظام يتضمن منح تأشيرات إقامة تصل لـ 10 أعوام للمستثمرين، لهم ولجميع أفراد أسرهم. بالإضافة إلى منح تأشيرات إقامة تصل لعشرة أعوام للكفاءات التخصصية في المجالات الطبية والعلمية والبحثية والتقنية ولكافة العلماء والمبدعين والمهندسين. كما تتضمن الأنظمة الجديدة أيضا

## ■ 308.9 مليار دولار إجمالي النقد الأجنبي لدول الخليج



الدول الخليجية، بينما أتت الكويت ثالثا بنحو 32.8 مليار دولار وبنسبة 10.6%، من الإجمالي. في حين بلغ الاحتياطي الأجنبي لقطر نحو 32.3 مليار دولار، فيما بلغ النقد الأجنبي لعمان نحو 6.99 مليار دولار، ونحو 1.41 مليار دولار للبحرين.

بلغ إجمالي النقد الأجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي، مع نهاية الربع الأول من العام الجاري نحو 308.9 مليار دولار، بزيادة تقدر بـ 13.3 مليار دولار، وذلك مقارنة بنحو 295.6 مليار دولار بنهاية الربع الرابع من 2017.

وارتفع إجمالي النقد الأجنبي لدول الخليج، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2018، بنحو 4.5 في المئة، مقارنة بنهاية الربع الأخير من العام الماضي، وقد شكّل النقد الأجنبي السعودي نحو 52.2 %، من إجمالي النقد الأجنبي لدول الخليج بنهاية الربع الأول من العام الجاري، حيث بلغ 161.48 مليار دولار من إجمالي النقد الأجنبي البالغ 308.9 مليار دولار.

وجاءت الإمارات في المركز الثاني من حيث النقد الأجنبي، والذي بلغ نحو 73.8 مليار دولار وبنسبة 23.9%، من إجمالي النقد في

## ■ انخفاض ودائع الحكومة القطرية 5.6 في المئة



تراجع الائتمان والقروض بنسبة 3.7%، إلى نحو 904 مليار ريال، مقارنةً بـ 937.3 مليار ريال في مارس (آذار) الماضي. بينما انخفض إجمالي الودائع بنسبة 2.3% إلى 794.2 مليار ريال مقابل 821 مليار ريال في مارس 2018.

هذا وانخفضت ودائع الحكومة القطرية في شهر أبريل الماضي بنسبة 5.6% على أساس شهري الى نحو 304 مليار ريال، مقابل 322 مليار ريال في مارس الذي سبقه. كما ضغط تراجع ودائع القطاع الخاص بواقع 0.9% إلى 463 مليار ريال على إجمالي الودائع في البنوك العاملة في قطر التي انخفضت بنسبة 3.3% في أبريل إلى 794 مليار ريال.

انخفضت ودائع الحكومة القطرية وفقا لبيانات مصرف قطر المركزي خلال شهر أبريل (نيسان) الماضي، بنسبة 5.6% على أساس شهري إلى نحو 304 مليارات ريال مقابل 322 مليار ريال في مارس الذي سبقه. كما ضغط تراجع ودائع القطاع الخاص بواقع 0.9% إلى 463 مليار ريال على إجمالي الودائع في البنوك العاملة في قطر التي انخفضت بنسبة 3.3% في ابريل إلى 794 مليار ريال.

كذلك انخفضت أصول البنوك القطرية خلال شهر ابريل (نيسان) الماضي بنسبة 3% على أساس شهري، إلى 1353 مليار ريال، بينما ارتفعت بنسبة 3.6% مقارنة بشهر ابريل من العام الماضي. وأظهرت الميزانية الشهرية للبنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي

## ■ ارتفاع موجودات المركزي الكويتي 7.8 في المئة



مليون دولار) موجودات أخرى.

وعلى أساس شهري، ارتفعت الموجودات بنسبة 2.7 % في إبريل الماضي، مقارنة بنحو 10.02 مليارات دينار (33.4 مليار دولار) بنهاية مارس (آذار) 2018.

كشف بنك الكويت المركزي، عن ارتفاع الموجودات (الأصول) خلال إبريل/نيسان الماضي بنسبة 7.18% على أساس سنوي، لتصل إلى 10.29 مليارات دينار (34.1 مليار دولار). في حين كانت أصول المركزي الكويتي، بلغت 9.6 مليارات دينار (31.8 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2017.

وعزا المركزي الكويتي ارتفاع الموجودات، إلى نمو بند الأرصدة النقدية والحسابات والسندات والودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 7.8% إلى 10.22 مليار دينار (33.8 مليار دولار)، مقارنة بنحو 9.48 مليارات دينار (31.4 مليار دولار) في إبريل/نيسان 2017.

وبحسب المركزي الكويتي، تضمنت الموجودات 31.7 مليون دينار (105 ملايين دولار) قيمة الذهب، و38.62 مليون دينار (128

## ■ مصر تستهدف خفض البطالة إلى 8.5 في المئة



متمثلة المدى.

وكانت وزارة التخطيط، قد أعلنت أن نمو الاقتصاد المصري بدأ يتحول إلى نمو احتوائي موفر لفرص العمل (بمتوسط سنوي بلغ 710 آلاف فرصة خلال عامي 2015/2016، و2016/2017)، بجانب انخفاض معدل البطالة لأقل مستوياته منذ أربع سنوات، مسجلا 10.6 في المئة خلال الربع الثالث من العام المالي الجاري، من يناير (كانون الثاني) حتى مارس (آذار) 2018.

توقعت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في جمهورية مصر العربية، تراجع معدل البطالة خلال العام المالي القادم إلى 10.4 في المئة أي بانخفاض 0.2 في المئة خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي الحالي.

وتتوقع الوزارة، أن يستمر معدل البطالة في الانخفاض ليصل بنهاية الخطة متوسطة المدى التي تتبناها الحكومة إلى 8.5 في المئة بحلول العام المالي 2021-2022، والذي يمثل نهاية الخطة